

# إرغام المبتدع الغيبي بجواز التوسل بالنبوي

للإمام المحدث الأصولي الشريف  
عبد الله بن محمد بن الصديق الغماري الحسيني

قدّم له وعلّق عليه  
الحسن بن علي السقاف

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اختص سيدنا محمداً بالرسالة واجتباها ، فتوسلنا واستغثنا به إلى من اختاره واصطفاه ، وجعله أفضل الخلق بالكمال ، بما جمَّله به من الجلال والجمال ، واختاره وبعثه لإظهار كلمة الحق بعد أن مدَّ الضلال رُواقه ، فلم يزل بإعزاز الشرع قائماً ، ولساعات زمانه في طلب رضا الله قاسماً ، لا ينحرف عن مقاصد الصواب ولا يميل ، ولا يخلِّي مطايا جِدِّه في تقوية الدين مما يتابع فيه الرسيم والذميل ، إلى أن أزال عن القلوب صدأ الشكوك وجلا ، وأجلى مسعاه عن كل ما أودع أحلاف الباطل والحاقدين وجلا ، ومضى وقد أضاء للإيمان هلالاً أَمِنَ سراره ، وانتضى لإبادة الشرك حساماً لا ينبو قط غراره ، فصلى الله عليه وآله الطاهرين ، ورضي عن صحابته المنتخبين ، صلاة يتصل الأصيل فيها بالغدو ، ونرى قيمتها في الأجر وافية العلو .

### أما بعد :

فالتوسل والاستغاثة والتشفع بسيد الأنام ، نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم مصباح الظلام ، من الأمور المندوبات المؤكدات ، وخصوصاً عند المدلهمات ، وعلى ذلك سار العلماء العاملون ، والأولياء العابدون ، والسادة المحدثون ، والأئمة السالفون ، كما قال السبكي فيما نقل عنه صاحب « فيض القدير » ( ١٣٥ / ٢ ) :

« وَيَحْسُنُ التَّوَسُّلُ وَالِاسْتِغَاةُ<sup>(١)</sup> وَالتَّشْفَعُ بِالنَّبِيِّ إِلَى رَبِّهِ وَلَمْ يَنْكَرْ ذَلِكَ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَلَا مِنَ الْخَلْفِ ... » اهـ .

حتى نص السادة الحنابلة في مصنفاتهم الفقهية على استحباب التوسل بسيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونقلوا ذلك عن الإمام أحمد أنه استحبه كما في كتاب « الإنصاف فيما ترجح من الخلاف » ( ٤٥٦ / ٢ ) وغيره ونقل ابن كثير في « البداية » ( ٤٥ / ١٤ ) أنَّ ابن تيمية أقرَّ أخيراً في المجلس الذي عقده له العلماء العاملون الربانيون المجاهدون بالتوسل وأصر على إنكار الاستغاثة . مع أنه يقول في رسالة خاصة له في الاستغاثة بجوارها بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما يقدر عليه المخلوق .

واعتمد الإمام الحافظ النووي استحباب التوسل والاستغاثة في مصنفاته كما في حاشية

(١) وقد تصفحت وصوابها الاستغاثة اهـ .

الإيضاح على المناسك له ص (٤٥٠) و ص (٤٩٨) من طبعة أخرى ، وفي « شرح المهذب »  
المجموع (٢٧٤ / ٨) وفي « الأذكار » ص (٣٠٧) من طبعة دار الفكر في كتاب أذكار الحج و  
ص (١٨٤) من طبعة المكتبة العلمية وهو مذهب الشافعية وغيرهم من الأئمة المرضيين المجمع  
على جلالتهم وثقتهم وإني أود أن أسرد بعض الأدلة من الأحاديث الصحيحة الثابتة عند  
علماء المسلمين وأئمة الحفاظ والمحدثين ، والتي لم تضرها محاولة تلاعب المتلاعبين في الطعن في  
أسانيدها ، وغير ذلك من طرق التلاعب والتدليس التي يبتتها ومثّلتُ عليها في « بهجة الناظر »  
في الفصل الرابع . ولا يُعرَفُ الحقُّ كما هو معلوم بالجمعجة وكثرة الكلام ونفخ الكتب بتكثير  
عدد الصفحات وإنما يعرف الحق بالبراهين العلمية ، والأدلة الواضحة الجليلة ، وإن كانت قليلة  
العبارات ، فهي كثيرة التعبيرات والإشارات ، وقد أرشد إلى ذلك سيدنا رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم في قوله : « أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً »<sup>(٢)</sup> .  
وإني أبدأ بعرض أدلة التوسل ثم أردفها بأدلة الاستغاثة المندوبة التي أرشدت إليها السنّة  
الغراء فأقول :

### أدلة التوسل :

١ - حديث الشفاعة المتواتر والمروي في الصحيحين وغيرهما من أن الناس يتوسلون  
بسيد الأنام عند اشتداد الأمر عليهم يوم القيامة ويستغيثون به ولو كان التوسل والاستغاثة من  
الكفر والشرك لم يشفع النبي صلى الله عليه وآله وسلم للناس يومئذ ولا يأذن الله له بالشفاعة  
للمشركين والكفار على زعم من يُكفّر عبادة الله بالآلاف ، ويحاول تهيج العامة والسُدج على  
من أظهر كفر من قال بقدوم العالم المجمع على كفر قائله ومعتقده ، وأيضاً لو كان التوسل شركاً  
أو كفراً لبينه سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عندما أخبر أصحابه بحديث الشفاعة .  
فلما لم يكن كفراً بنص الأحاديث المتواترة كان أمراً مندوباً إليه في الدنيا والآخرة لأن العبرة  
بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ومن قال إن التوسل والاستغاثة كفر في الدنيا ليس كفراً في  
الآخرة قلنا له : إن الكفر كفرٌ سواء كان في الدنيا أو في الآخرة . قبل موته صلى الله عليه وآله  
وسلم وبعد موته لا فرق . وإن ادّعت الفرق فأت لنا بدليل شرعي مخصص مقبول معتبر .

---

(٢) رواه بهذا اللفظ أبو يعلى كما قال الحفاظ في الفتح (٥٢٥ / ١٣) وفي سننه رجل قال عنه الحفاظ إنه  
ضعيف ، وهو في صحيح مسلم (٥٢٣) بلفظ « أعطيت جوامع الكلم » وفي البخاري في مواضع منها  
(٢٩٧٧) « بعثت بجوامع الكلم » دون لفظ « واختصر .... » .

٢ - حديث سيدنا عثمان بن حنيف رضي الله عنه قال :

« إن رجلاً ضريباً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ادع الله أن يعافيني فقال : إن شئت دعوت وإن شئت صبرت وهو خير قال فادعه . فأمره أن يتوضأ ويُحسن الوضوء ويدعو بهذا الدعاء : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد نبي الرحمة يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي في حاجتي لتقضى اللهم شفعه فيّ . قال سيدنا عثمان : فعاد وقد أبصر » .  
رواه الترمذي (٣٥٧٨) والنسائي والطبراني والحاكم وأقره الذهبي والبيهقي بالأسانيد الصحيحة . وللحديث تنمة صحيحة تأتي في « إرغام المبتدع الغبي » .

٣ - حديث سيدنا علي رضي الله عنه وكرّم وجهه :

أن سيدنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما دفن فاطمة بنت أسد أم سيدنا علي رضي الله عنهما قال : « اللهم بحقي وحق الأنبياء من قبلي اغفر لأمي بعد أمي » رواه الطبراني والحاكم مختصراً وابن حبان وغيرهم وفي إسناده روح بن صلاح قال الحاكم ثقة وضعفه بعضهم والحديث صحيح .

٤ - وروى الإمام البخاري في صحيحه :

« أن سيدنا عمر رضي الله عنه استسقى عام الرمادة بالعباس عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن قوله توسلاً به : اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وإنا نتوسل إليك بعم نبينا قال فيسقون » .  
وفي الحديث إثبات التوسل به صلى الله عليه وآله وسلم وبيان جواز التوسل بغيره كالصالحين من آل البيت ومن غيرهم . كما قال الحافظ في « فتح الباري » (٤٩٧/٢) .

**وأما أدلة الاستغاثة :**

١ - فما روى البخاري في صحيحه (١٤٧٥) وغيره من حديث سيدنا عبد الله بن عمر

رضي الله عنهما في حديث الشفاعة بلفظ :

« إن الشمس تدنو يوم القيامة حتى يبلغ العرق نصف الأذن فيبنا هم كذلك استغاثوا بأدم ثم بموسى ثم بمحمد صلى الله عليه وآله وسلم فيشفع ليقضى بين الخلق فيمشي حتى يأخذ بحلقة الباب فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً يحمده أهل الجمع كلهم » .

وهذا صريح في الاستغاثة وهي عامة في جميع الأحوال ، مع لفت النظر أنه صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره يبلغه سلام من يُسَلَّمُ عليه وكلام من يستغيث به لأن الأعمال

تُعَرَّض عليه كما صح فيدعو الله لأصحاب الحاجات .

٢ - روى الإمام أحمد بسند حسن كما قال الامام الحافظ ابن حجر في الفتح (٥٧٩ / ٨)

عن الحارث بن حسان البكري رضي الله عنه قال :

خرجت أنا والعلاء بن الحضرمي إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ... الحديث وفيه - فقلت - أعوذ بالله وبرسوله أن أكون كوافد عاد ، قال - أي سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم - وما وافد عاد ؟ وهو أعلم بالحديث ولكنه يستطعمه ... الحديث .

لقد استغاث الرجل بالله وبرسوله ولم يكفره سيدنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد خالف الألباني ذلك فكفر كل مستغيث به صلى الله عليه وآله وسلم كما في توسله ص (٧) الطبعة الثانية وقلده في هذه البدعة أصحابه والمتعصبين له وأنكروا على من كفر من العلماء مثبت قدم العالم نوعاً ومن قال بالحد والجهة والاستقرار وغير ذلك من طامات نسأل الله لهم الهداية وأن يردهم إلى دينه وإلى الحق رداً جميلاً . وأن يخلصهم من أهوائهم وعنادهم الذي بنوه على سوء فهم كبيرهم الذي علمهم السحر أو فساد قصده وقد يجتمعان (!!)

٣ - قوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث الأعمى الصحيح عندما علم الرجل أن

يقول : « يا محمد إني أتوجه بك إلى الله » . في كل زمان ومكان .

وهذه استغاثة صريحة ، وقد اعتمدها العلماء المحدثون والحفاظ في كتب السنة في صلاة

الحاجة حاثين الأمة عليها .

٤ - جاء في البخاري (٣٣٦٥) أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصَّ على أصحابه

قصة السيدة هاجر هي وابنها في مكة قبل أن تُبنى الكعبة بعد أن تركهما سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وفي ما قصَّه أنها لما سمعت صوتاً عند الطفل قالت : « أغث إن كان عندك خير » فاستغاثت فإذا بجبريل عليه السلام فغمز الأرض بعقبه فخرجت زمزم .

ولم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها كفرت كما يزعم الألباني ولم ينبه أن تلك

الاستغاثة منها كفر البتة . وهي تعلم أن صاحب الصوت لن يكون رب العالمين المُنزَّه عن الزمان والمكان .

وهناك أدلة كثيرة تثبت جواز التوسل والاستغاثة وندبهما أفردتها برسالة خاصة أسميتها

« الإغاثة بأدلة الاستغاثة » وقد اقتصرنا هنا على بعضها وفيها بيان لمن ألقى السمع وهو شهيد ، هذا إذا كان قلبه نظيفاً لا يجب رمي عباد الله بالشرك بمجرد مخالفتهم لمزاجه ، وأراد

اقتفاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأختم الاستدلال ببيان مسألة هامة جداً وهي استدلال  
أخير على التوسل والاستغاثة من أحد الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وإقرار الباقين من الصحابة له وعلى رأسهم سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو ما ذكره  
الحافظ ابن حجر العسقلاني في « فتح الباري » ( ٢ / ٤٩٥ ) حيث قال :

[ روى ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن أبي صالح السمان عن مالك الدار وكان خازن  
عمر قال : أصحاب الناس قحط شديد في زمن عمر فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فقال يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا فأُتي الرجل في المنام فقيل له ائت  
عمر وأقرئه السلام وأخبره أنهم يسقون ] .

إسناده صحيح وقد ضعّف هذا الأثر الصحيح الألباني بحجج أوهى من بيت العنكبوت  
في توسله ص ( ١١٩ - ١٢١ ) وزعم هناك أن مالك الدار مجهول . ونقل ترجمته من كتاب  
الجرح والتعديل لابن أبي حاتم فقط ليوهم قراءه أنه لم يرو عنه إلا رجل واحد وهو أبو صالح  
السمان ، وقد تقرر عند الألباني مما ينقله عن بعض العلماء من القواعد الغير المتفق عليها أن  
الرجل يبقى مجهولاً حتى يروى عنه اثنان فأكثر . ثم قال لينصر هواه : إن المنذري والهيثمي لم  
يعرفا مالك الدار فهو مجهول ولا يصح السند لوجود مجهول فيه ثم تبجح قائلاً : ( وهذا علم  
دقيق لا يعرفه إلا من مارس هذه الصناعة ) (!!)

ونحن نقول له : بل هذا تدليس وغش وخيانة لا يدرىه إلا من امتلأ قلبه حقداً وعداءً  
على السنة والتوحيد وأهلها . وقد تبعه على هذا الغش والتدليس وزاد عليه أحد الأغبياء  
المتعصبين اللاهثين وراء بريق الدراهم في كتاب له ملاءه من هذه البضاعة . وتخيل فيه أنه رد  
التوسل وهيئات (!! ) وهو لم يقرأ العلوم وخاصة ملححة الاعراب على أحد ولم يكن له في حياته  
أستاذ يُهدّب أو شيخ يُدرب !! إلا التلقي من صفحات دفاتر هذا الألباني !! ونقول في بيان  
نسف ما قاله الألباني من جهالة مالك الدار :

إذا صرّح المنذري والهيثمي بأنهما لا يعرفانه فنقول للباحث عن الحق إذن لم يصرّحاً  
بتوثيق له أو تجريح لأنهما لا يعرفانه . لكن هناك من يعرفه وهو ابن سعد والبخاري وعلي ابن  
المديني وابن حبان والحافظ ابن حجر العسقلاني وغيرهم .

فهل يا ألباني يُنقل كلام من عرفه أم كلام من جهله؟! . العجيب أن الألباني يُحبذ  
كلام من جهل حاله ويختاره ويفضله على كلام من علم حاله الذي يستره الألباني ولا يجب أن

يطلع عليه أحد . وما سأنقله من أقوال الأئمة الحفاظ الذين عرفوه في توثيقه كافٍ في اثبات ما يقول السيد عبد الله الغماري أعلى الله درجته وغيره من المحدثين والمشتغلين في علم الحديث من أن الألباني يعرف الصواب في كثير من الأمور لكنه غاش مدلس خائن مضلل لا يؤتمن على حديث واحد . وقد صرح بذلك كثير من أهل العلم كالسيد أحمد الغماري والسيد عبد الله والسيد عبد العزيز المحدثون ، والشيخ عبد الفتاح أبو غدة والمحدث حبيب الرحمن الأعظمي محدث الهند والباكستان والشيخ إسماعيل الأنصاري والشيخ محمود سعيد والشيخ شعيب الأرناؤوط وغيرهم عشرات من أهل هذا الفن أو المشتغلين به . فأهل الحديث شهدوا بأن هذا الرجل لا يعتمد كلامه في التصحيح والتضعيف لأنه يصحح ويضعف حسب الهوى والمزاج وليس حسب القواعد العلمية ومن تتبع أقواله وما يكتبه تحقق ذلك .

ويكفيني أن أقول في مالك الدار أن ابن سعد قال في « الطبقات » ( ١٢ / ٥ ) : « مالك الدار مولى عمر بن الخطاب روى عن أبي بكر وعمر » ثم قال : « وكان معروفاً » . وقال الحافظ ابن حجر في « الإصابة » في ترجمته ترجمة رقم ( ٨٣٥٦ ) : « له إدراك » أي أنه معدود من الصحابة ويكفيه في ذلك توثيقاً ، ثم ذكر أنه روى عنه أربعة رجال ، وهم أبو صالح السمان وابناه عون وعبد الله ابنا مالك وعبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي . ثم قال : « قال علي بن المديني : كان مالك الدار خازناً لعمر » اهـ بمعناه ملخصاً .

وبذلك نعلم أن سيدنا عمر وسيدنا عثمان قد وثقاه إذ قد ولياه بيت مال المسلمين وفي ذلك أقوى توثيق له أيضاً .

وقد نقل الحافظ الخليلي في كتابه الإرشاد ( / ) الاتفاق على توثيق مالك الدار فقال هناك : « متفق عليه أثنى عليه التابعون » . فقد ذهب كلام الألباني هباءً وللموضوع توسع في رسالة لنا خاصة أسميناها بالباهر . والله يقول الحق وهو يهدي السبيل .

**حسن بن علي السقاف**

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ولا عدوان إلا على الظالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الأكرمين ، ورضي الله عن صحابته والتابعين .

وبعد :

فإن الشيخ الألباني سأل الله تعالى صاحب غرض وهوى ، إذا رأى حديثاً أو أثراً لا يوافق هواه فإنه يسعى في تضعيفه بأسلوب فيه تدليس وغش<sup>(٣)</sup> ، ليوهم قراءه أنه مصيب ، مع أنه مخطيء بل خاطيء غاش ، وبأسلوبه هذا ضلل كثيراً من أصحابه الذين يثقون به ويظنون أنه على صواب ، والواقع خلاف ذلك .

ومن المخدوعين به من يُدعى حمدي السلفي<sup>(٤)</sup> الذي يحقق المعجم الكبير للطبراني ، فقد أقدم بجرأة على تضعيف أثر صحيح لم يوافق هواه كما لم يوافق هوى شيخه<sup>(٥)</sup> وكان كلامه في تضعيفه هو كلام شيخه نفسه .

فأردت أن أُرَدِّ الحق إلى نصابه ، ببيان بطلان كلام الخادع والمخدوع به ، وعلى الله اعتمادادي ، وإليه تفويضي واستنادي .

روى الطبراني في « المعجم الكبير » (١٧/٩) من طريق ابن وهب عن شبيب عن

---

(٣) كما ضعّف الأثر الصحيح الذي قال عنه ابن حجر العسقلاني في الفتح (٤٩٥/٢) : [ روى ابن أبي شيبه بإسناد صحيح عن أبي صالح السمان عن مالك الدار وكان خازن عمر قال : « أصاب الناس قحط شديد في زمن عمر ، فجاء رجل إلى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله استسق لأمتك فإنهم قد هلكوا ، فأنتي الرجل في المنام فقيل له إئت عمر وأقرئه السلام وأخبرهم أنهم يسقون » ] وضعفه الألباني بجهالة مالك الدار مع أنه ثقة بإجماع الصحابة وغيرهم زمن سيدنا عمر وسيدنا عثمان رضي الله عنهما ولم يجرحه أحد البتة وغير ذلك مما بسطناه في المقدمة وفي غير هذا الموضوع فهذا الأثر صحيح وقد وضعفه الألباني لأنه مخالف لهواه بحجج واهية غير مقبولة حسب الموازين العلمية ، فتأمل .

(٤) وقد أساء هذا المقلد غاية الإساءة في ترجمة الحافظ أحمد الغماري في مقدمة تعليقاته على « فتح الوهاب بتخريج أحاديث الشهاب » فاتهمه وبهته بما هو بريء منه .

(٥) مع أنه من المعلوم المقرر لا يجوز التصحيح والتضعيف إلا من الحافظ كما هو في كتب المصطلح أو من المحدث المتمكن المجتهد في الرجال وحمدي السلفي ليس ثمَّ هناك لأنَّ تحقيقاته ما هي إلا نقول من سلاسل الألباني وصفحاته المتناقضة !!



روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف رضي الله عنه : أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجة له فكان عثمان لا يلتفت إليه ، ولا ينظر في حاجته ، فلقي عثمان بن حنيف فشكا إليه ذلك ، فقال له عثمان بن حنيف : إئت الميضاة فتوضأ ثم إئت المسجد ، فصلّ فيه ركعتين ، ثم قل : اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم نبي الرحمة ، يا محمد إني أتوجه بك إلى ربي فتقضي لي حاجتي ، وتذكر حاجتك ، ورح إلي حتى أروح معك . فانطلق الرجل فصنع ما قال له ، ثم أتى باب عثمان ابن عفان فجاء البواب حتى أخذ بيده ، فأدخله على عثمان بن عفان فأجلسه معه على الطنفسة ، وقال له ما حاجتك فذكر حاجته ، فقضاها له ، ثم قال : ما ذكرتُ حاجتك حتى كانت هذه الساعة ، وقال : ما كانت لك من حاجة فائتنا .

ثم إن الرجل خرج من عنده فلقي عثمان بن حنيف ، فقال له : جزاك الله خيراً ، ما كان ينظر في حاجتي ولا يلتفت إليّ حتى كَلَّمْتُهُ فِيَّ . فقال عثمان بن حنيف : والله ما كَلَّمْتُهُ ولكن شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأتاه رجل ضريير فشكا إليه ذهاب بصره . فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « أوّ تصبر ؟ » فقال : يا رسول الله إنه ليس لي قائد وقد شق عليّ . فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « إئت الميضاة فتوضأ ثم صلّ ركعتين ، ثم ادعُ بهذه الدعوات » قال عثمان بن حنيف : فوالله ما تفرقنا وطال بنا الحديث ، حتى دخل علينا الرجل كأنه لم يكن به ضر قط .

صححه الطبراني ، وتعقبه !! حمدي السلفي بقوله :

[لا شك في صحة الحديث المرفوع ، وإنما الشك في هذه القصة التي يستدلّ بها على التوسل المبتدع ، وهي انفرد بها شيب كما قال الطبراني ، وشيب لا بأس بحديثه ، بشرطين أن يكون من رواية ابنه أحمد عنه ، وأن يكون من رواية شيب عن يونس بن يزيد . والحديث رواه عن شيب ابن وهب وولده اسماعيل وأحمد ، وقد تكلم الثقات في رواية ابن وهب عن شيب ، في شيب ، وابنه اسماعيل لا يعرف ، وأحمد وإن روى القصة عن أبيه إلا أنها ليست من طريق يونس بن يزيد ، ثم اختلف فيها على أحمد ، فرواه ابن السني في عمل اليوم والليلة والحاكم من ثلاثة طرق بدون ذكر القصة ، ورواه الحاكم من طريق عون بن عمارة البصري عن روح بن القاسم به ، قال شيخنا محمد ناصر الدين الألباني : وعون هذا وإن كان ضعيفا فروايته

أولى من رواية شبيب لموافقتها لرواية شعبة وحماد بن سلمة عن أبي جعفر الخظمي<sup>(٦)</sup> [ اهـ .

وفي هذا الكلام تدليس وتحريف بُيِّنَ فيما يلي :

( أولاً ) :

هذه القصة رواها البيهقي في دلائل النبوة<sup>(٧)</sup> من طريق يعقوب بن سفيان حدثنا أحمد

(٦) وفي هذا الكلام من الألباني كتمان ما رواه وذكره الحاكم في المستدرک (١/٥٢٦) : والقول فيه قول شبيب فإنه ثقة مأمون اهـ ، فکتّم الألباني هذا ورمى خصومه بکتّم ما فيه عکس مصالحهم كما يدعي ، كما فعل مثلاً في مقدمته الجديدة التي اسفرت عن اخلاقه في آداب زفافه الذي خالف فيه الحديث والاجماع . سهل الله الرد عليه قريباً .

(٧) انظر دلائل النبوة بتحقيق الفلعي (٦/١٦٦ - ١٦٨) وقد أورد البيهقي في الدلائل (٦/١٦٧) القصة أولاً من طريق اسماعيل بن شبيب حدثنا أبي عن روح بن القاسم ثم ص (١٦٨) ثم ثنى بذكر أن القصة مروية من طريق أحمد بن شبيب ، وقال : وهذه زيادة الحقتها به في شهر رمضان سنة أربع وأربعين . فتكون القصة مروية عند البيهقي في الدلائل من طريق أحمد بن شبيب عن أبيه عن روح ، وقد صحح الحاكم في المستدرک (١/٥٢٧) هذا السند على شرط البخاري واقره على ذلك الذهبي ، وهو الموافق لكلام الحافظ في التقريب (٢٧٣٩) : « لا بأس بحديثه من رواية ابنه أحمد عنه لا من رواية ابن وهب » .

وقول الحافظ ابن حجر في مقدمة « فتح الباري » ص (٤٠٩) : « قلت : أخرج البخاري من رواية ابنه عن يونس أحاديث . ولم يخرج من روايته عن غير يونس ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً » اهـ . أقول : وقول الحافظ : « ولم يخرج من روايته عن غير يونس أحاديث » ليس تصريحاً من الحافظ بضعف رواية شبيب عن غير يونس ولا إشارة كما توهم الألباني واستنبط في « التوسل أنواعه وأحكامه » [ ص (٨٧) الطبعة الثانية ] لوجوه :

١ - أنه أراد أن يدفع عن رواية شبيب في البخاري أي شائبة طعن لأنه ذكر عن ابن عدي أن روايته عن يونس مستقيمة وقد وقعت في البخاري عن يونس وهي المشهود لها بالصحة والاستقامة ولم تقع عن غيره ، فليس في ذلك كله أي طعن إشارة أو تصريحاً برواية شبيب عن غير يونس ، وإنما المراد بيان أقوى رواياته وأكثرها استقامة هي التي وقعت في البخاري . وأما قول الحافظ : « ولا من رواية ابن وهب عنه شيئاً » فمراده أنه لما نقل الطعن في رواية ابن وهب عن شبيب بأن فيها منكري أراد أن يُبرِّء روايته في البخاري من طريق ابن وهب عنه ، فلما ذكر الحافظ أن رواية شبيب من طريق ابن وهب عنه منكراً ، ولم ينقل في روايته عن غير يونس الأيلي طعن انتضح المراد الذي قررناه ، والذي يوافق :

٢ - ما ذكره الحافظ في التقريب عنه ، أنه إذا روى الحديث من طريق ابنه أحمد عنه فهو لا بأس به .  
٣ - أن الحافظ كالحاكم والذهبي حكموا على رواية أحمد بن شبيب عن أبيه عن روح بأنها على شرط البخاري ، ومعنى ذلك أنها صحيحة وهذا الذي يوافق كلام الحافظ ، ويبطل ما استنبطه الألباني من كلام الحافظ في مقدمة فتح الباري . فليتأمل .

٤ - أن الحافظ أيضاً صححوا هذه القصة ، كالمندري في « الترغيب والترهيب » (١/٤٧٦) بإقراره للطبراني ، والهيثمي في « مجمع الزوائد » (٢/٢٧٩) أيضاً ، وقبلهما الإمام الحافظ الطبراني في معجمه الصغير (١/٣٠٧ الروض الداني) وغيرهم .

بن شبيب<sup>(٨)</sup> بن سعيد ثنا أبي عن روح بن القاسم<sup>(٩)</sup> عن أبي جعفر الخطمي عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان ابن عفان رضي الله عنه ، فذكر القصة بتمامها .

ويعقوب بن سفيان هو الفسوي الحافظ الإمام الثقة ، بل هو فوق الثقة ، وهذا إسناد صحيح .

فالقصة صحيحة جداً ، وقد وافق على تصحيحها أيضاً الحافظ المنذري في الترغيب (ج ٢/٦٠٦)<sup>(١٠)</sup> والحافظ الهيثمي في مجمع الزوائد (٢ / ٢٧٩) .

( ثانياً ) :

أحمد بن شبيب من رجال البخاري ، روى عنه في الصحيح وفي الأدب المفرد ، وثقه أبو حاتم الرازي وكتب عنه هو وأبو زرعة ، وقال ابن عدي : وثقه أهل البصرة وكتب عنه علي ابن المدني<sup>(١١)</sup> .

---

٥ - أنه لم ينقل الألباني عن حافظ واحد أنه نص على تضعيف القصة مع ملاحظة أن هؤلاء الحفاظ من الأئمة الأعلام كالمنذري والهيثمي وغيرهما لم ينصوا على أن هذا بدعة أو شركاً ، بل ذكرها هؤلاء العلماء في أبواب صلاة الحاجة ناصين على التصحيح مقرين له ، غير معقنين عليه بالضعف والنعارة أو الشرك والبدعة كما فعل الألباني القاصر في هذا العلم .

وبهذا كله يسقط قول الألباني في توسله ص (٨٨) حيث قال : « ومن عجائب التعصب واتباع الهوى أن الشيخ الغماري أورد روايات هذه القصة في المصباح ص (١٢ - ١٧) .. ثم لم يتكلم عليها مطلقاً لا تصحيحاً ولا تضعيفاً والسبب واضح ، أما التصحيح فغير ممكن صناعة وأما التضعيف فهو الحق ولكن ... ) اهـ كلامه بشينه ومينه !! وقد تبين أن التصحيح هو الصحيح الثابت صناعة وأن التضعيف هو لتعصب الألباني واتباع هواه وما يواحيه إليه شيطانه ، وبأن هذه الوصمة هي صفة الألباني وليست صفة الإمام الحافظ المحدث الحجة سيدي عبد الله والحمد لله . تماماً كما قالوا : « رميتي بدائها وانسلت » وأعود فأقول : إن الألباني هذا مسكين مغرور يتناول على الإمام سيدي عبدالله ابن الصديق ( كناطق صخرة يوماً ليوهنها ) وما أوهن وكسر إلا رأسه العجمي العنيد وقد تحقق ذلك بمئات التناقضات التي كشفناها في كتبه وتحقيقاته التي هي تخيصات حقيقة !!

(٨) أحمد بن شبيب قال الذهبي في « الميزان » (١/١٠٣ - ١٠٤) : صدوق ، ثم نقل عن الأزدي أنه قال منكر الحديث ، ثم رد عليه وقال : قلت : قد وثقه أبو حاتم اهـ . قلت : وهو من رجال البخاري كما في الجمع بين رجال الصحيحين (١/١٠ - ١٨) .

(٩) قال الحافظ في التقریب (١٩٧٠) : ثقة حافظ من رجال البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه .

(١٠) في الطبعة الواقعة في ٤ مجلدات في (١ / ٤٧٦) .

(١١) انظر « تهذيب التهذيب » (١ / ٣١ - ٣٢) .

وأبوه شبيب بن سعيد التميمي الحَبْطِي البصري أبو سعيد من رجال البخاري أيضاً<sup>(١٢)</sup> روى عنه في الصحيح وفي الأدب المفرد . وثقه أبو زُرعة وأبو حاتم والنسائي والدُّهْلِي والدارقطني والطبراني في الأوسط . قال أبو حاتم : كان عنده كتب يونس بن زيد ، وهو صالح الحديث لا بأس به . وقال ابن عَدِيٍّ : ولشبيب نسخة الزهري عنده عن يونس عن الزهري أحاديث مستقيمة .

وقال ابن المديني : ثقة كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح ، هذا ما يتعلق

بتوثيق

شبيب ، وليس فيه اشتراط صحة روايته بأن تكون عن يونس بن يزيد ، بل صرح ابن المديني بأن كتابه صحيح . وابن عدي أنما تكلم على نسخة الزهري عن شبيب فقط ، ولم يقصد جميع رواياته ، فما ادّعاه الألباني تدليس وخيانة .

يؤكد ذلك أن حديث الضير صححه الحفاظ ولم يروه شبيب عن يونس عن الزهري !! وإنما رواه عن رُوْح بن القاسم ، ودعواه ضعف القصة بالاختلاف فيها حيث لم يذكرها بعض الرواة عند ابن السني والحاكم ، لَوْنٌ آخر من التدليس<sup>(١٣)</sup> لأن من المعلوم عند أهل العلم أن بعض الرواة يروي الحديث وما يتصل به كاملاً ، وبعضهم يختصر منه ، بحسب الحاجة . والبخاري يفعل هذا أيضاً ، فكثيراً ما يذكر الحديث مختصراً أو يوجد عند غيره تاماً . والذي ذكر القصة في رواية البيهقي إمام فذ يقول عنه أبو زُرعة الدمشقي : قدم علينا رجلان من نبلأ الناس أحدهما وأرحلهما يعقوب بن سفيان<sup>(١٤)</sup> يعجز أهل العراق أن يرو مثله رجلاً .

وتقدمه رواية عون<sup>(١٥)</sup> الضعيف على من زاد القصة ، لون ثالث من التدليس والغش . فإن الحاكم روى حديث الضير من طريق عون مختصراً ثم قال : تابعه شبيب ابن سعيد الحَبْطِي عن رُوْح بن القاسم زيادات في المتن والإسناد ، والقول فيه قول شبيب فإنه ثقة مأمون ، هذا كلام الحاكم ، وهو يؤكد ما تقرر عند علماء الحديث والأصول أن زيادة الثقة مقبولة ، وأن من

---

(١٢) وقد انغرّ كاتب متعصب بكلام الألباني في أكتوبة أسماها بالزهر ص (٧٩) بأن شبيب متكلم في حفظه

كما أوهم كلام بعضهم في التهذيب ٢٧٠ / ٤ فأبان عن غباء وتدليس !!

(١٣) ولا شك أن تدليسه على الطلبة والضعفاء في هذا الفن له ألوان وأشكال .

(١٤) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (١١ / ٣٣٨) .

(١٥) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب (٨ / ١٥٤) .

حفظ حجة على من لم يحفظ<sup>(١٦)</sup> .

والألباني رأى كلام الحاكم لكن لم يعجبه لذلك ضرب عنه صفحاً ، وتمسك بأولوية رواية عون الضعيف عناداً وخيانة<sup>(١٧)</sup> .

( ثالثاً ) :

تبين مما أوردناه وحققناه في كشف تدليس الألباني وغشه أن القصة صحيحة جداً رغم محاولات وتدليساته وهي تفيد جواز التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد انتقاله ، لأن الصحابي راوي الحديث فهم ذلك ، وفهم الراوي له قيمته العلمية ، وله وزنه في مجال الاستنباط .

وإنما قلنا أن القصة من فهم الصحابي ، على سبيل التنزل ، والحقيقة أن ما فعله عثمان بن حنيف من إرشاده الرجل إلى التوسل ، كان تنفيذاً لما سمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما ثبت في حديث الضرير .

قال ابن أبي خثيمة<sup>(١٨)</sup> في تاريخه : حدثنا مسلم بن إبراهيم<sup>(١٩)</sup> ثنا حماد بن سلمة<sup>(٢٠)</sup> أنا أبو جعفر الخطمي<sup>(٢١)</sup> عن عمارة بن خزيمة<sup>(٢٢)</sup> عن عثمان بن حنيف رضي الله عنه : أن رجلاً أعمى أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : أني أصببت في بصري فادع الله لي قال :

« اذهب فتوضأ وصل ركعتين ثم قل اللهم إني أسألك وأتوجه اليك بنبي محمد نبي الرحمة يا محمد إني استشفع بك على ربي في رد بصري اللهم فشفعني في نفسي وشفع نبيي في

---

(١٦) كما تقرر عند الحفاظ وأهل الشأن . ولي في ذلك كلام سأظهره إن شاء الله تعالى في كتاب خاص في المصطلح أو الأصول والله المعين .

(١٧) كما ضرب صفحاً عن ترجمة مالك الدار في الإصابة وطبقات ابن سعد وثقات ابن حبان وكم لذلك من أشباه .

(١٨) هو الحافظ الحجة الثقة أحمد بن أبي خثيمة زهير بن حرب النسائي أبو بكر الحافظ ابن الحافظ ، قال الدارقطني ، ثقة مأمون . انظر « سير أعلام النبلاء » ( ١١ / ٤٩٢ ) .

(١٩) من رجال الستة ، انظر التهذيب ( ١٠ / ١٠٩ ) .

(٢٠) في التقريب ( ١٤٩٨ ) : « ثقة عابد » وهو من رجال مسلم والأربعة ، ولي كلام عليه في أخبار الصفات تجده في تحقيق « العلو » وغيره .

(٢١) اسمه عمير بن يزيد بن عمير ترجمته في التهذيب ( ٨ / ١٣٤ ) . وهو ثقة .

(٢٢) ترجمته في التهذيب ( ٧ / ٣٦٤ ) وهو ثقة .

رد بصري وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك» إسناده صحيح .

والجملة الأخيرة من الحديث تصرّح بإذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التوسل به عند عروض حاجة تقتضيه .

وقد أعلّ ابن تيمية هذه الجملة بعلل واهية . بينت بطلانها في غير هذا المحل<sup>(٢٣)</sup> ، وابن تيمية جريء في رد الحديث الذي لا يوافق غرضه . ولو كان في الصحيح<sup>(٢٤)</sup> . مثال ذلك : روى البخاري في صحيحه ( ٣١٩٢ ) حديث : « كان الله ولم يكن شيء غيره » وهو موافق لدلائل النقل والعقل والإجماع المتيقن . لكنه خالف رأيه في اعتقاده قدم العالم ، فعمد إلى رواية للبخاري (٧٤١٨) أيضاً في هذا الحديث بلفظ « كان الله ولم يكن شيء قبله » فرجحها على الرواية المذكورة ، بدعوى أنها توافق الحديث الآخر « أنت الأول فليس قبلك شيء »<sup>(٢٥)</sup> .

(٢٣) بينها في كتابه « مصباح الزجاجة - طبعة عالم الكتب ص (٣٧) » ودحض كلام ابن تيمية ومنه يتبين سقوط كلام الألباني في « توسله ص (٨٣) » حيث اعترض على الشيخ الإمام وأنه وضع القاعدة التي جلبها من نخبة الفكر في غير محلها . والحمد لله .

(٢٤) وقد اعترف بذلك الألباني في مواضع عديدة منها : قال الألباني في « صحيحته » (٢٦٣/٥) : [ فمن العجيب حقاً أن يتجرأ شيخ الإسلام ابن تيمية على إنكار هذا الحديث وتكذيبه في « منهاج السنة » (١٠٤/٤) كما فعل بالحديث المتقدم هناك ] .

ثم قال في آخر الكلام :

[ فلا أدري بعد ذلك وجه تكذيبه للحديث ، إلا التسرع والمبالغة في الرد على الشيعة ... ] انتهى كلام

الألباني فتأمل !!

وكذلك لابن تيمية جرأة بالغة على تضعيف الحديث الصحيح الذي في غير صحيح البخاري ومسلم نصره لهواه ومذهبه وذلك كحديث السيدة عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم : « كان يقصر الصلاة في السفر ويتم ويفطر ويصوم » قال الدارقطني : هذا إسناده صحيح . وانظر « سنن البيهقي » (٣ / ١٤٢) و « الجواهر النقي » أسفل الصحيفة للتركمانى ، فقال ابن القيم في زاد المعاد : وسمعت شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : هو كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

أفاده السيد عبد الله ابن الصديق أعلى الله تعالى درجته في كتابه « الصبح السافر » ص (٣٧) فانظره . وتأمل !! وفي « لسان الميزان » (٣١٩/٦) ذكر الحافظ ابن حجر في ترجمة يوسف بن الحسن الرافضي ، أن ابن تيمية رد أحاديثاً جيداً وغير ذلك .

(٢٥) رواه مسلم (٢٧١٣) وغيره .

قال الحافظ ابن حجر<sup>(٢٦)</sup> : « مع أن قضية الجمع بين الروایتين تقتضي حمل هذه الرواية على الأولى لا العكس ، والجمع مقدم على الترجيح بالاتفاق » اهـ .  
قلت : تعصبه لرأيه أعماه عن فهم الروایتين اللتين لم يكن بينهما تعارض ، لأن رواية « كان الله ولم يكن شيء قبله » تفيد معنى اسمه الأل دليل « أنت الأول فليس قبلك شيء » ورواية « كان الله ولم يكن شيء غيره » تفيد معنى اسمه الواحد بدليل رواية « كان الله قبل كل شيء »<sup>(٢٧)</sup> .

مثال ثان : حديث أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسد الابواب الشارعة في المسجد وترك باب علي عليه السلام ، حديث صحيح ، أخطأ ابن الجوزي بذكره في الموضوعات . ورد عليه الحافظ في القول المسدد<sup>(٢٨)</sup> . وابن تيمية لانحرافه عن علي عليه السلام كما هو معلوم . لم يكفه حكم ابن الجوزي . بوضعه فزاد من كيسه حكاية اتفاق المحدثين على وضعه ، وأمثلة رده للأحاديث التي يردها لمخالفة رأيه كثيرة يعسر تتبعها .

#### ( رابعاً ) :

ونقول على سبيل التنزل : لو فرضنا أن القصة ضعيفة تطيباً لخاطر الألباني ، وأن رواية ابن أبي خثيمة معلولة كما في محاولة ابن تيمية<sup>(٢٩)</sup> ، قلنا في حديث توسل الضرير كفاية وغناء ، لأن النبي حين علم الضرير ذلك التوسل ، دل على مشروعيته في جميع الحالات . ولا يجوز أن يقال عنه : توسل مبتدع ، ولا يجوز تخصيصه بحال حياته صلى الله عليه وآله وسلم ، ومن خصصه فهو المبتدع حقيقة لأنه عطل حديثاً صحيحاً وأبطل العمل به ، وهو حرام . والألباني عفا الله عنه جريء على دعوى التخصيص والنسخ لمجرد خلاف رأيه وهواه . فحديث الضرير لو كان خاصاً به ، لبينه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، كما بين لأبي بردة أن الجذعة من المعز تجزئه في الأضحية ولا تجزىء غيره ، كما في الصحيحين . وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز<sup>(٣٠)</sup> .

(٢٦) في فتح الباري (١٣ / ٤١٠) .

(٢٧) هي في مسند أحمد .

(٢٨) القول المسدد (طبعة عالم الكتب ص (١٠ - ١١) ) .

(٢٩) أي لو سلمنا ذلك جدلاً ، مع كون ادعاء ضعف القصة وما أشبه ذلك باطلاً قطعاً .

(٣٠) كما هو مقرر في الأصول .

## « اعتذار وجوابه »

قد يقال : الداعي إلى تخصيص الحديث بحال حياة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما فيه من ندائه ، وهو عذر مقبول .

والجواب : أن هذا اعتذار مردود<sup>(٣١)</sup> ، لأنه تواتر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعليم التشهد في الصلاة ، وفيه السلام عليه بالخطاب ونداؤه « السلام عليك أيها النبي » وبهذه الصيغة علمه على المنبر النبوي أبو بكر وعمر<sup>(٣٢)</sup> ، وابن الزبير ومعاوية ، واستقر عليه الإجماع كما يقول ابن حزم<sup>(٣٣)</sup> وابن تيمية<sup>(٣٤)</sup> والألباني لابتدعه خالف هذا كله ، وتمسك بقول ابن مسعود ، فلما مات قلنا السلام على النبي ، ومخالفة التواتر والإجماع ، هي عين الابتداع . مع أنه صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أعمالنا تعرض عليه<sup>(٣٥)</sup> ، وكذلك صلاتنا عليه صلى الله عليه وآله وسلم ، تعرض عليه وثبت أن لله ملائكة سياحين في الأرض يبلغونه سلام أمته ، وثبت بالتواتر والإجماع إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حي في قبره<sup>(٣٦)</sup> ،

---

(٣١) كما وضع ذلك المصنف في كتابه « القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع » ص (١٣ - ١٨) فلينظر فإنه مهم .

(٣٢) كما ثبت بالأسانيد الصحيحة في الموطأ ومصنف ابن شيبه ومصنف عبد الرزاق ومعاني الآثار .

(٣٣) كما في الفصل في النحل لابن حزم (١/٨٩) .

(٣٤) في كتابه الجواب الباهر .

(٣٥) كما جاء في الحديث الصحيح : « حياتي خير لكم تحدثون ويحدث لكم ووفاتي خير لكم تعرض علي أعمالكم فما رأيت من خير حمدت الله وما رأيت من شر استغفرت لكم » وهو من رواية سيدنا عبد الله بن مسعود ، وأوله : « إن لله ملائكة سياحين يبلغوني عن أممي السلام » ثم قال : وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « حياتي ... » الحديث . قال العراقي في طرح الثريب : إسناده جيد اهـ . أي صحيح . وقال الهيثمي في « مجمع الزوائد » : « رجال اسناده رجال الصحيح » اهـ .

وقال السيوطي في الخصائص الكبرى : إسناده صحيح وكذا علي القاري والخفاجي ، وقد جمع الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١١/٣٨٥) بينه وبين حديث « إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك » ونقل الجمع عن نحو خمسة من الحفاظ ، فانظره .

(٣٦) انظر نظم المتناثر من الحديث المتواتر ( طبعة دار الكتب العلمية ) ص (١٣٥) ، حديث رقم (١١٥) حياة الأنبياء في قبورهم .



وأن جسده الشريف لا يبلى ، فكيف يمتنع مع هذا نداؤه في التوسل به<sup>(٣٧)</sup> وهل هو إلامثل ندائه في التشهد؟!

ولكن الألباني عنيد شديد العناد ، والألبانيون عندهم عناد ، وصلابة في الرأي ، أخبرني بذلك عالم ألباني حضر عليّ في تفسير البيضاوي وشرح التحرير لابن أمير الحاج ، وكان وديعاً هادئ الطبع ، وهو تلميذ لي . هذا موجز ردنا لدعوى الألباني .

أما من يُدعى حمدي السلفي فليس هناك ، وإنما هو مجرد مخدوع يردد الصدا<sup>(٣٨)</sup> .  
( خامساً ) :

والذي أقرره هنا ، أن الألباني غير مؤتمن في تصحيحه وتضعيفه ، بل يستعمل في ذلك أنواعاً من التدليس والخيانة في النقل ، والتحريف في كلام العلماء<sup>(٣٩)</sup> ، مع جرأته على مخالفة الإجماع<sup>(٤٠)</sup> ، وعلى دعوى النسخ بدون دليل ، وهذا يرجع إلى جهله بعلم الأصول ، وقواعد

---

(٣٧) قال العلامة ابن حجر الهيتمي في قصيدة له شرحها الشيخ محمد حبيب الله الشنقيطي :

تواترت الأدلّة والتقول	فما يحصي المصنف ما يقول
بأنّ المصطفى حيّ طريّ	هلالٌ ليس يطرّفه أفوؤ
وانّ الجسم منه بقاعٍ لحدٍ	كوزدٍ لا يدنّسُهُ الذبول
وانّ الهاشميّ بكل وصف	جميل لا يغيّره الحلول
ويسمعهم اذا صلوا عليه	بأذنيّه فقصر يا ملول
ومن لم يعتقد هذا بطله	يقيّنا فهو زنديق جهول
عبيدٌ هيتميّ مستجيرٌ	يمنّ حطّت بساحته الحمول

وجاء في حديث أوس بن أوس مرفوعاً : « إن الله حرم على الأرض أجساد الأنبياء » وهو حديث صحيح رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم .

(٣٨) يعني لا صلة له بعلم الحديث ولا معرفة وإنما هو مقلد هذا المتناقض .

(٣٩) ويتضح ذلك لمن طالع كتاب العبد الفقير لله تعالى « تناقضات الألباني الواضحات » وهو واقع للآن في ثلاثة أجزاء فيها نحو ١٤٠٠ تناقض !!

وكذلك كتاب « بيان نكث الناكث » للسيد المحدث عبد العزيز الغماري رحمه الله تعالى . وغير ذلك من الكتب المفيدة .

(٤٠) وقد صنّفت في الرد عليه في إنكاره الاجماع كتاباً أسميته « احتجاج الخائب بعبارة من ادعى الإجماع فهو كاذب » فلينظر .

الاستنباط ، ويدّعي أنه يحارب البدع مثل التوسل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتسويده في الصلاة عليه<sup>(٤١)</sup> ، وقراءة القرآن على الميت !! لكنه يرتكب أقبح البدع بتحريم ما أحل الله ، وشتم مخالفه بأقذر الشتائم خصوصاً الأشعرية والصوفية ، وحاله في هذا كحال ابن تيمية ، تناول على الناس فأكفر طائفة من العلماء ، وبدّع طائفة أخرى ، ثم اعتنق هو بدعتين لا يوجد أقبح منهما : إحداهما قوله بقدم العالم<sup>(٤٢)</sup> ، وهي بدعة كفرية<sup>(٤٣)</sup> والعياذ بالله تعالى .

والأخرى انحرافه عن علي عليه السلام<sup>(٤٤)</sup> ، ولذلك وسمه علماء عصره بالنفاق ، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعلي « لا يجبك إلا مؤمن ولا يبغضك إلا منافق » وهذه عقوبة

---

(٤١) اعلم أن حديث « لا تسيدوني في الصلاة » كذب موضوع نص على ذلك جماعة منهم الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وعلي القاري في موضوعاته الكبرى والصغرى ، والعجلوني في كشف الخفاء وابن حجر الهيتمي في المنهاج القويم .

وعندنا معاشر الشافعية تسويد النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة الإبراهيمية وغيرها سنة ، وقد اعتمد ذلك الرملي والزيادي والحلي وابن ظهيرة ، وقال ابن حجر في الإيعاب : الأولى سلوك الأدب أي فيأتي بسيدنا ، أفاده العلامة الكردي في الحواشي المدينة (١/ ١٧٤ طبعة مكتبة الغزالي) وكذا غيره .

(٤٢) قال ذلك في عدّة من كتبه كمنهاج السنة ( ١ / ١٠٩ ) والموافقة ( ٢ / ٧٥ ) من الطبعة الواقعة في هامش منهاج السنة في مجلدين ، وقد صنّفت في ذلك رسالة خاصة بعد مناقشة ومناظرة أحد أذيان هذا المذهب وأثبت هذه العقيدة من كتب ابن تيمية وبينت بطلانها شرعاً وموقف علماء المسلمين منها ، واسم الرسالة « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » فليرجع إليها من شاء الاطلاع على الموضوع .

(٤٣) بإجماع العلماء وقد نقل ذلك خلائق حتى ابن حزم في « مراتب الاجماع » ص (١٦٧) وهذا الاجماع مدعم بنصوص الكتاب والسنة والتي فصلناها في كتابنا « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » ليراجع .

(٤٤) نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في « الدرر الكامنة » ( ١ / ١١٤ ) أن ابن تيمية خطأ أمير المؤمنين علياً كرم الله وجهه في سبعة عشر موضعاً زعم فيه أنه خالف نص الكتاب ، وأن العلماء نسبوه إلى النفاق لقوله هذا في سيدنا علي ، ولقوله أيضاً فيه : إنه كان مخذولاً ، وأنه قاتل للرياسة لا للديانة فمن شاء فليراجع « الدرر الكامنة » .

وقال ابن تيمية في « منهاج سنته » ( ٢ / ٢٠٣ ) ما نصه :

« وليس علينا أن نبالغ عاجزاً عن العدل علينا ولا تاركاً له ... » .

وانظر لزماً « التوفيق الرباني في الرد على ابن تيمية الحراني » ص (٨٥) و « الفرق بين الفرق » ص (٣٥٠ - ٣٥١) .

من الله لابن تيمية<sup>(٤٥)</sup> الذي يسميه الألباني شيخ الإسلام<sup>(٤٦)</sup> ، ولا أدري كيف يعطي هذا اللقب وهو يعتقد عقيدة تناقض الإسلام !!؟  
وأظن بل أجزم أن الحافظ ابن ناصر لو اطلع على عقيدته وما فيها من طامات ، لما كتب في الدفاع عنه كتاب الرد الوافر<sup>(٤٧)</sup> ، لأنه كَتَبَهُ وهو مغرور بمن أثنى عليه ، وكذلك الألووسي ابن صاحب التفسير ، لو عرف عقيدته على حقيقتها ، ما كتب جلاء العينين .  
وشواذ الألباني في اجتهاداته الأثمة ، وغشه وخيانتته في التصحيح والتضعيف حسب الهوى ، واستطالته على العلماء وأفاضل المسلمين . كل ذلك عقوبة من الله له ، وهو لا يشعر ، فهو من الذين { يحسبون أنهم يحسنون صنعا } الكهف : ١٠٤ ألا ساء ما يظنون .  
نسأل الله العافية مما ابتلاه به ، ونعوذ بالله من كل سوء . والحمد لله رب العالمين ، و صلى الله على سيدنا محمد وآله الأكرمين .

(٤٥) انظر كتاب « الصبح السافر في تحقيق صلاة المسافر » للسيد عبد الله بن محمد بن الصديق مؤلف هذا الكتاب ص (٥٤) .

(٤٦) انظر « القول المقنع في الرد على الألباني المبتدع » للمؤلف ص (٩) . والألباني حريص كل الحرص على تلقيب ابن تيمية بشيخ الإسلام مع أنه لقب مبتدع لا أصل له عن السلف إلا ما جاء باسناد وإه عن عبد الله بن أبي رأس المنافقين : أنه رأى أبا بكر رضي الله عنه وجماعة من الصحابة ، فقال لأصحابه انظروا كيف أصرف هؤلاء السفهاء فتقدم إلى أبي بكر فصافحه وسماه شيخ الإسلام نفاقاً ومداهنة ، ثم إن الإسلام دين الله أنزله على رسوله محمد صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يكون أحد شيخاً له !؟

والعجيب في أمر هذا الألباني أنه يحرص على تلقيب ابن تيمية بهذا اللقب المبتدع ويعيب على الذين يسودون النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة عليه ويعتبر لفظ السيادة الواردة في القرآن والسنة بدعة !؟ ويعتبر الذين يذكرونها مبتدعة !

مع أن سيادته صلى الله عليه وآله وسلم ثابتة بالتواتر . ومعلومة بالضرورة لكل مسلم اهـ . فأقول :  
عجباً لمن ينفىها ويدعي أنه صاحب الوسيلة إلى شفاعته صاحب الوسيلة .

(٤٧) وكتاب الرد الوافر هذا من فرح بما فيه فقد فرح في غير مَفْرَحٍ حقاً ، وماذا يفيد ثناء الناس على رجل ثبت الزيف في كتبه !؟ ومن قال بقدوم العالم وقيام الحوادث بذات الله تعالى وغيرها من الطامات المستشعنة لا ينفعه مديح المادحين ولا ثناء المثنيين وخصوصاً إذا علم أيضاً أن أقوال من نقل ثناءهم عادوا فذموه أشد الذم ورموه بالبدعة والعمى والتعامي !! وقد بيئتُ طرفاً من ذلك في « التنبيه والرد على معتقد قدم العالم والحد » . فليستيقظ المخدوعون !!

## « إلحاق »

قال الدرامي في سننه<sup>(٤٨)</sup> : حدثنا أبو النعمان ثنا سعيد بن زيد ثنا عمرو بن مالك التُّكْرِي حدثنا أبو الجوزاء أوس بن عبد الله قال : « قحط أهل المدينة قحطاً شديداً ، فنشكوا إلى عائشة ، فقالت أنظروا قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فافتحوا منه كُوى إلى السماء حتى لا يكون بينه وبين السماء سقف ففعلوا . فمطرنا مطراً حتى نبت العشب وسمنت الإبل حتى تَفْتَقَتْ من الشحم فَسُمِّيَ عام الفتق » . ضعف الألباني هذا الأثر بسعيد بن زيد ، وهو مردود لأن سعيداً من رجال مسلم ووثقه يحيى بن معين<sup>(٤٩)</sup> .  
وضَعَفَه أيضاً باختلاط أبي النعمان<sup>(٥٠)</sup> ، وهو تضعيف غير صحيح لأن اختلاطه أبي

(٤٨) رواه الدرامي في سننه في المقدمة (٤٢/١) وكذا (٤٣/١) باب ١٥ من الطبعة الهندية بإسناد صحيح .  
(٤٩) ذكر الألباني تضعيفه في كتاب « التوسل أنواعه وأحكامه » الطبعة الثانية ص (١٢٨) : واحتج بحجج باطلة على عاداته في تمويهاته ، حيث نقل كلام ابن حجر في التقريب الذي يوافق هواه ولم ينقل من هنالك أنه من رجال مسلم في صحيحه ، فتنبه إلى هذا التدليس وهذه الخيانة التي تعود عليها هذا الرجل الذي يصف أعدائه بكتمان الحق كما في مقدمته الجديدة لآداب زفافه والتي حلاها بما دل على اختلاطه من هُجْرٍ وخنا .  
ثم أردف ذلك بنقل ترجمة « سعيد بن زيد » من الميزان للذهبي زيادة في الكتم والتعمية ، وقد خان فلم يذكر ما ذكر الحافظ ابن حجر في « تهذيب التهذيب » (٢٩/٤) من نقل أقوال موثقة زيادة على أنه من رجال مسلم في الصحيح ، فقد قال البخاري : حدثنا مسلم هو ابن ابراهيم ثنا سعيد بن زيد أبو الحسن صدوق حافظ . وقال الدوري عن ابن معين : ثقة ، وقال ابن سعد : كان ثقة ، وقال العجلي : بصري ثقة ، وقال أبو زُرْعَةَ : سمعت سليمان بن حرب يقول ثنا سعيد بن زيد وكان ثقة ، وقال أبو جعفر الدارمي : ثنا حبان بن هلال ثنا سعيد بن زيد وكان حافظاً صدوقاً ، وقال ابن عدي : « وليس له من منكر لا يأتي به غيره وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدق » . اهـ فإذا تأملنا هذه النقول في توثيقه ووصفه بالحفظ والصدق وخصوصاً من البخاري ومسلم الذي روى له في صحيحه ، ثم تأملنا قول الألباني في اقتصاره على نقل كلام بعض الجارحين عرفنا حقاً أنه معدوم الأمانة العلمية وأنه متغافل ، يرمي الآخرين بالتغافل حيث رمى الإمام المحدث عبد الله كما في توسله ص (١٢٩) في الحاشية بالتغافل ولم يكن كذلك . وقد أثبت الله تعالى لنا أن هذه وصمة الألباني المخلط والحمد لله .

(٥٠) فقد خان في ذلك !! ونقل في توسله ص (١٢٨) أن البرهان الحلبي ذكر أبا النعمان في « الاغتباط بمن رمى بالاختلاط » ص (٢٣) تعمية على مقلديه ومن يقرأ له ، وينبغي أن نعلم بأن المذكورين ممن رُموا بالاختلاط في الكتاب المذكور منهم من ضرهم الاختلاط في حديثهم ومنهم من لم يضره الاختلاط في حديثه لأنه لم يُحَدِّثْ زمن الاختلاط أو غير ذلك ومنهم أبو النعمان ، وقد أوضح ذلك الذهبي كما في

النعمان لم يؤثر في روايته ، قال الدارقطني : تغير بأخرة وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة . وقول ابن حبان : وقع في حديثه المناكير الكثيرة بعد اختلاطه ، رده الذهبي فقال : لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثاً منكراً والقول فيه ما قال الدارقطني<sup>(٥١)</sup> ، وابن تيمية كدّب أثر عائشة ، ولا عبرة به ، لجرأته على تكذيب ما يخالف هواه . والحمد لله رب العالمين .

---

« الميزان » (٨/٤) !! فنقول للألباني الحساف المتهور المتغافل : لم يغفل الشيخ الغماري عن ذلك الاختلاط لأنه محدث حافظ ولكنك غفلت أيها اللماز الهماز فتب إلى الله فقد قرب الرحيل وما أظنك تذكره !! كما لا أظن أنك تقرراً قرأنا لتتعظ فيا خيبة من خدع بك ويا خسارة من اتبع هواك !!  
( تنبيه ) : وأما جواب الألباني عما قاله في توسله ص (١٢٨) على النقطة الثانية من أن « الأثر موقوف على عائشة ولو صح لم تكن فيه حجة » اهـ .

**فجوابه :** أنه صحيح بلا شك ولا ريب ، وهو حجة من وجهين :  
**الأول :** أنه بصحته سقط كلام الألباني وتمويهه في التضعيف وثبت أن التوسل مذهب للسيدة عائشة أم المؤمنين أيضاً وغير ذلك مما لا نود الآن الاطالة به . ففيه أن الصحابة توسلوا واستغاثوا به صلى الله عليه وآله وسلم بعد موته .

**والثاني :** أنه اتفاق من حضر من المسلمين صحابة ممن كانوا وغيرهم وفي ذلك تثبيت مع أثر عثمان ابن حنيف في إرشاد الرجل للتوسل بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ، وأثر ابن أبي شيبه الصحيح عن مالك الدار الثقة يثبت أن الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم توسلوا به صلى الله عليه وآله وسلم بعد وفاته بلا ريب .

وأم ما نقله الألباني من التعليل المهلهل عن ابن تيمية فباطل كما رده المصنف مع أن ابن تيمية رجع عن تحريم التوسل فأباحه وبقي محرماً للاستغاثة بعد استتابته بمحضر من العلماء كما نقل ذلك تلميذه ابن كثير في البداية والنهاية (٤٥/١٤) فليراجع .

**(٥١)** حيث قال كما في « الميزان » (٨١/٤) : « تغير بأخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر وهو ثقة » اهـ . وهو من رجال البخاري ومسلم والأربعة . فتأمل . والحمد لله رب العالمين .